برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، 9-2009/2/11

ملخص أعمال الدورة العادية الأولى للمجلس التنفيذي، 2009

وفقاً لطرق عمل المجلس التنفيذي، تتضمن هذه الوثيقة النقاط الأساسية لمداولات المجلس التي ينبغي على الأمانة أخذها في الحسبان عند تنفيذ قرارات المجلس التنفيذي وتوصياته الواردة في الوثيقة WFP/EB.1/2009/16.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/2009/17
19 June 2009
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

المحتويات

		الصفحة
القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة		
2009/EB.1/1	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة	1
التقارير السنوية		
2009/EB.1/2	التقرير السنوي لعام 2008 المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة	3
قضايا السياسات		
2009/EB.1/3	سياسة واستراتيجية البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين	4
2009/EB.1/4	سياسة البرنامج بشأن الحد من مخاطر الكوارث	5
2009/EB.1/5	إطار النتائج الاستراتيجية	6
مسائل الموارد والمالية والميزانية		
2009/EB.1/6	التحديث الرابع لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009)	7
2009/EB.1/7	اختصاصات لجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات	8
2009/EB.1/8	تعيين المراجع الخارجي	9
2009/EB.1/9	تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (Wings II)	10
تقارير التقييم		
2009/EB.1/10	تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ لنيكاراغوا 10700.0 وعملية الطوارئ للاستجابة العاجلة 10695.0	11
2009/EB.1/11	تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لمدغشقر 10442.0	12
العروض الإقليمية-غرب أفريقيا؛ وجنوب وشرق ووسط أفريقيا؛ والسودان		13
الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا		
2009/EB.1/12	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكينيا 10666.0	14
2009/EB.1/13	العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لأوغندا 10121.3	14
العروض الإقليمية - الشرق الأوسط ووسط آسيا وشرقي أوروبا ؛وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ آسيا		16
الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرقي أوروبا		
2009/EB.1/14	الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – لطاجيكستان 10603.0	18
مسائل التنظيم والإدارة		
2009/EB.1/15	تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج	19
مسائل أخرى		
2009/EB.1/17	تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج	20

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة (2009/EB.1/1)

1- رحبت المديرة التنفيذية بأعضاء المجلس في الدورة العادية الأولى للمجلس للعام 2009. وبدأت كلمتها بالإشارة إلى أن برنامج الأغذية العالمي قد وسع نطاق عمله استجابة للتحديات العالمية في عام 2008 حيث طوّر أدوات أكثر صلابة، وضاعف شراء الأغذية المحلية، ونفذ مبادرة الشراء من أجل التقدم في عدد من الدول، وأدخل برامج التحويلات النقدية والقسائم المخصصة للأغذية لزيادة الوصول إلى الأغذية وتعزيز التغذية وتحسين الاستهداف. واشتملت الإصلاحات الداخلية على تأسيس مكتب الأخلاقيات وشعبة إدارة الأداء المهني والمساءلة، وتبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتطوير الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (نظام ونجز 2). وتم إنجاز جميع هذه الإصلاحات من أجل تحقيق درجة أعلى من الكفاءة وتحسين الضوابط المالية. وأشادت المديرة التنفيذية بالدعم الذي قدمه المجلس في تحقيق هذه التغيرات.

2- اشتمل الدعم اللوجيستي لبرنامج الأغذية العالمي نيابة عن **البرنامج** والوكالات الأخرى على الدعم الجوي في 16 دولة ونقل 3.2 مليون طن متري من الشحن البحري في الظروف الخطيرة أحياناً. وبقيت الأهداف هي تحقيق الفعالية والكفاءة والشفافية القصوى؛ وعمل برنامج الأغذية العالمي من أجل إقامة شراكات مثلى مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركات القطاع الخاص. وأشادت المديرة التنفيذية بشكل خاص بالمانحين الجدد الذين ظهروا في عام 2008 والزيادة الملحوظة في التمويل المقدم من العديد من الدول الأعضاء، لا سيما عندما وفر التمويل مرونة أكبر.

3- وأكدت المديرة التنفيذية على إمكانية الفوز في المواجهة ضد الجوع على الرغم من استمرار العديد من التحديات: فالإرادة السياسية أساسية لتحقيق الإنتاج الغذائي الملائم والوصول العادل له. فعدد الجياع يزداد بدلاً من الانخفاض ويعود ذلك كثيراً إلى أسعار الأغذية والأزمة المالية. ومن أجل تفادي ازدياد أعداد الجياع لابد من إيلاء اهتمام على مستوى رفيع لقضايا انخفاض التحويلات النقدية من الخارج، والبطالة، والوصول إلى الائتمان، والحصول على التوريد الملائم للأغذية لمنع اكتناز المواد.

4- وأعلمت المديرة التنفيذية المجلس بأن تهديدات سلامة وأمن الموظفين قد وصلت إلى مستويات خطيرة: فقد قُتل 14 موظفاً من موظفي برنامج الأغذية العالمي في عام 2008، وجُرح 26 واختُطف 14؛ وإلى الآن وقعت حادثتا وفاة في عام 2009. وتعرض موظفو الشركات المتعاقدة والمنظمات غير الحكومية للخطر أيضاً. وهناك حاجة ملحة للأخذ بالحسبان أساليب زيادة سلامة الموظفين.

5- وأنهت المديرة التنفيذية كلمتها بتقدير عمل السيد جون باول الذي سيتقاعد بعد 19 سنة من الخدمة؛ وتم إعداد فيلم فيديو على شرفه. وصادق المجلس بحرارة على توصيتها. واحتوت كلمة السيد باول على نداء قوي للاهتمام بمسألة أمن الموظفين.

6- وقدم المجلس تعازيه لأسر الذين فقدوا حياتهم في خدمة برنامج الأغذية العالمي وتقديره لالتزام موظفي برنامج الأغذية العالمي في خدمة الفقراء الجياع. وذكّر الأعضاء بأن جميع الدول تعاني من آثار الأزمة المالية وبأن هناك حاجة لاستقطاب التأييد لزيادة المساهمات لعمل برنامج الأغذية العالمي؛ وبأن من المهم المحافظة على ثقة المانحين والمستفيدين.

وأكد أعضاء المجلس على ضرورة زيادة الشراكات بين وكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية للتغلب على التحديات آخذين بالحسبان أن المانحين قد لا يكونون في موقع يمكنهم في السنوات القادمة من زيادة مساهماتهم لتحقيق الاحتياجات غير المتوقعة. ويعد العمل الدولي المنسق والنهج الابتكارية أساسية للقضاء على الجوع. وأكد عدد من الأعضاء على الحاجة إلى تحديد موارد للتمويل يمكن التنبؤ بها أكثر وذكروا أيضاً أن العديد من الدول تبحث عن المساعدة الإنمائية طويلة الأمد بدل المساعدة قصيرة الأمد بهدف تحقيق الاعتماد الذاتي المستدام. واقترح بعض الأعضاء استخدام النهج الابتكارية المشتركة التي تمزج بين المساعدة الغذائية والجهود التنموية مثل العمل لمكافحة التصحر؛ وذكر آخرون أهمية تحسين شبكات الأمان باعتبارها أسلوب لمنع انتشار انعدام الأمن الغذائي.

7- ولاحظ أعضاء المجلس وجود الموارد الغذائية العالمية ولكن لابد من إيجاد الأساليب الكفيلة لضمان توزيعها توزيعاً عادلاً. وتمت الملاحظة والإشارة إلى أهمية الغذاء كعامل في نجاح البرامج الأخرى، وضرورة التنسيق والتواؤم بين المداخلات الإنسانية. وأكد عدد من الأعضاء على الحاجة إلى رفع القيود عن التصدير وكذلك القيود الأخرى لتعزيز التوزيع العادل للموارد الغذائية، وأكدوا على الحاجة إلى زيادة تعاون جنوب-جنوب لا سيما لتعزيز قدرات الحكومة المحلية. وتطلعوا إلى تأسيس شراكة عالمية لمعالجة الجوع وقضايا الفقر.

8- واقترح أعضاء المجلس قيام برنامج الأغذية العالمي باستعراض تنظيمه الداخلي وتسييره من أجل الوصول إلى الكفاءة التشغيلية القصوى؛ ومن المهم لبرنامج الأغذية العالمي أن يجدول أولويات الاحتياجات ويخصص موارده المحدودة بأساليب تؤدي إلى الفائدة القصوى منها. وطالب بعض الأعضاء بإجراء استعراض للعمل في عام 2008 لتحديد النجاحات من أجل التوصل إلى النُهُج المثلى في عام 2009؛ وهناك مطالبة أيضاً بتقديم وثيقة إلى الدورة العادية الأولى لعام 2010 (EB.1/2010) حول دور برنامج الأغذية العالمي في المنظومة الإنسانية. وستوضح الوثيقة دور المنسقين المقيمين والإنسانيين، ودور برنامج الأغذية العالمي في المنظومة العنقودية، وأسلوب استخدام آليات تمويل برنامج الأغذية العالمي مثل الصندوق المركزي الدوار لحالات الطوارئ. وعبّر أعضاء المجلس عن موافقتهم على التطورات الجارية مثل تعيين المسؤول الأخلاقي والنهج الجديدة المتعلقة بقضايا التمايز بين الجنسين؛ وشدد عدد من الأعضاء أيضاً على الحاجة لأن يتخذ المجلس اجراءات بشأن لجنة برنامج الأغذية العالمي لمراجعة الحسابات.

9- وأجمع المجلس على التزامه بالبحث عن الأساليب الكفيلة بتحسين سلامة وأمن الموظفين تماشياً مع النهج الحالية للأمم المتحدة، وأعرب عن تقديره الكبير لعمل موظفي برنامج الأغذية العالمي الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية مثل الظروف السائدة في غزة. وتم أيضاً تدوين الحاجة لحماية المواطنين في مناطق النزاعات. وأوصى أعضاء المجلس بتطوير نظام متناسق ومتكامل للسلامة والأمن واعتباره مسؤولية مشتركة للأمم المتحدة. وشدد عدد من أعضاء المجلس أيضاً على الحاجة لضمان عمل جميع الدول ضمن أحكام القانون الدولي فيما يتعلق بسلامة الموظفين والوصول إلى الأغذية.

10- واستجابة لذلك، عبرت المديرة التنفيذية عن امتنانها لدعم المجلس لا سيما فيما يتعلق بشؤون سلامة الموظفين ودعمهم المعنوي والحاجة إلى حماية المستفيدات، وأكدت على أهمية دعم الدول في تحقيق الاكتفاء الذاتي. ويعمل برنامج الأغذية العالمي على تقليص التكاليف التشغيلية من خلال الأمثلة التالية عن النهج المتبعة: البرنامج العالمي لتأجير السيارات، شراء الخدمات اللوجستية محلياً وشراء الأغذية بأفضل الأوقات عندما تبلغ الأسعار الحد الأدنى. وسيساعد إطار السياسة المالية الجديد على تحقيق الحد الأقصى من الكفاءة، وكذلك سيفعل التنيسق التشغيلي الأكبر على المستوى القطري. وتمثل الهدف من شراكات برنامج الأغذية العالمي مع منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في متابعة نهج متكاملة لسوء التغذية بين الأطفال دون سن الثانية ومعالجة

الأسباب الجذرية للجوع. وأكدت المديرة التنفيذية على أهمية تقرير Chatham House المؤخر لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى تقليص الفجوة بين العمل الإنساني والإنمائي؛ وأكدت أيضاً التزام برنامج الأغذية العالمي لدعم التنمية الزراعية وشبكات الأمان. وذكرت المديرة التنفيذية تقدير برنامج الأغذية العالمي للتمويل متعدد السنين الذي عزز التماسك والكفاءة التشغيلية.

التقارير السنوية

التقرير السنوي لعام 2008 المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس منظمة الأغذية والزراعة (2009/EB.1/2)

11- عرضت الأمانة التقرير الذي تم إعداده وفقاً لتوجيهات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة وأخذ بالحسبان الملاحظات التي أبداها المجلس خلال الدورة العادية الأولى في عام 2008. واستمر برنامج الأغذية العالمي بتقوية دوره في عملية إصلاح الأمم المتحدة واعتبر مسألتي التعاون والشراكة على نطاق المنظومة أولويتين لتحقيق أهداف مهمته والأهداف الإنمائية للألفية. وازدادت شراكات برنامج الأغذية العالمي بالمقارنة مع السنوات الماضية: وبشكل خاص عزز فريق المهام الرفيع المستوى المعني بأزمة الغذاء العالمية التابع للأمين العام التعاون بين الوكالات التي تتخذ روما مقراً لها.

12- وأثنى المجلس على التقرير وأكد على قيمة التعاون بين الوكالات وطلب الحصول على أمثلة اضافية عن هذا التعاون. وطلب عدد من أعضاء المجلس أن تكون التقارير المستقبلية تحليلية أكثر ومستندة إلى النتائج لا أن تكون مجرد تقديم سرد للأنشطة. وتساءل بعضهم عن كون اشتراك برنامج الأغذية العالمي في مجال واسع من مجالات العمل قد يمنعه من التركيز على نطاق تكليفه المتمثل في إنقاذ الأرواح في الطوارئ. وعبر المجلس عن رضاه فيما يتعلق بازدياد التمويل من المانحين الخاصين ولفت الإنتباه إلى دور صناديق الائتمان وبشكل خاص في أمريكا اللاتينية.

13- وأكدت الأمانة في إجابتها أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قد حدد الشكل العام للتقرير الذي ركز على التنمية؛ ونظراً لأهمية الجهود الإنسانية التي يبذلها برنامج الأغذية العالمي تم ذكرها أيضاً في التقرير. واحتوى تقرير الأداء السنوي لبرنامج الأغذية العالمي على النتائج وأعداد المستفيدين. وتبعاً لطلب المجلس ستضم الأمانة المزيد من المعلومات التحليلية والنوعية في التقارير المستقبلية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ومجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وقد اشترك برنامج الأغذية العالمي في التنمية والشؤون الأخرى استجابة للطلبات العديدة لجلب خبرته الميدانية والتشغيلية الواسعة إلى الطاولة، بما في ذلك المجالات المتنوعة مثل بناء السلام والاستجابة إلى التغيرات المناخية – التي يترتب عليها آثار على الجوع والأمن الغذائي – وعمليات برنامج الأغذية العالمي في مجال المساعدة الغذائية والتغذية. ودعم برنامج الأغذية العالمي الاستجابات المجتمعية للتغيرات المناخية من خلال مشاريع البنية التحتية وإذكاء الوعي بشأن آثارها؛ وسترحب الأمانة بإجراء مناقشات غير رسمية مع الأعضاء حول هذه المسألة. وسيتم تقديم تقرير حول التوجيهات المشتركة للوكالات التي تتخذ روما مقراً لها أثناء الجلسة السنوية للمجلس لعام 2009 في يونيو/حزيران.

قضايا السياسات

سياسة واستراتيجية البرنامج بشأن المساواة بين الجنسين (2009/EB.1/3)

14- عرضت الأمانة الوثيقة التي أخذت بالحسبان ملاحظات أعضاء المجلس خلال جلسة المشاورة التي عقدت في يناير/كانون الثاني. وأتت السياسة بعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي وركزت بشكل خاص على الهدف الاستراتيجي 1 وهو إنقاذ الأرواح وحماية سبل الرزق في حالات الطوارئ. وتعد نتيجة لعملية تشاركية تمثلت باستعراض سياسات التمايز بين الجنسين للشركاء ومشاورات مع المنظمات غير الحكومية والمجلس وآخرين. وحلت السياسة محل سياسة التمايز السابقة لبرنامج الأغذية العالمي حيث استندت إلى نقاط قوتها وعالجت التحديات لا سيما تلك المذكورة في تقييم السياسة السابقة. وضمت الابتكارات في السياسة الجديدة ما يلي: 1) تركيز أكبر على معالجة قضايا الحماية المتعلقة بالتمايز بين الجنسين، لا سيما في مواقع المخيمات؛ 2) تكامل أفضل لمنظور التمايز بين الجنسين في برنامج فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، وزيادة إشراك الرجال والصبية في أنشطة التغذية والتعليم الصحي وتوفير الرعاية؛ و3) استخدام التغذية أسلوباً لتشجيع المساواة بين الجنسين. وسيقوي برنامج الأغذية العالمي أيضاً دعمه المؤسسي لتعميم التمايز بين الجنسين من خلال تنمية القدرات، وتقوية الرصد والمساءلة، وجهود استقطاب التأييد. وسيتم إدماج قضايا التمايز بين الجنسين في عملية تدريب المديرين القطريين. وستكون الخطوة التالية تطوير خطة العمل المؤسسية لبرنامج الأغذية العالمي التي سترتبط بإطار النتائج الاستراتيجية.

15- وأثنى المجلس على برنامج الأغذية العالمي وعلى السياسة التي يتبعها ورحب باحتوائها المسائل المتعلقة ببناء القدرات، والرصد والتقييم، ومعالجتها للعنف، والمسؤولية الكبيرة التي أولتها للإدارة العليا في برنامج الأغذية العالمي لتنفيذ السياسة وبذل الجهود الرامية لزيادة مشاركة الرجال والصبية في قضايا التمايز بين الجنسين. ولكن شعر بعض الأعضاء بأن مسألة تعميم التمايز بين الجنسين في الطوارئ لم تتم معالجتها بالشكل الملائم في الوثيقة. وتمت ايضاً ملاحظة أن قضية الجنس مقابل الغذاء لم تُذكر بشكل واضح. وعبروا عن قلقهم بأن التوازن بين الجنسين فيما يتعلق بالتوظيف على مستوى المديرين ما زال يعد تحدياً. وطالب الأعضاء أيضاً بالمزيد من المعلومات المتعلقة بكيفية تنفيذ وتمويل عملية توظيف وبناء قدرات الشركاء. وحث الأعضاء على العمل بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتم اقتراح إعداد الوكالات التي تتخذ روما مقراً لها سياسة مشتركة بشأن التمايز بين الجنسين. وتطلع المجلس إلى خطة العمل المؤسسية المقبلة للتمايز بين الجنسين المشار إليها في السياسة وعبر عن استعداده للمشاركة في المشاورات غير الرسمية خلال عملية الصياغة.

16- وإجابة على قلق المجلس، وضحت الأمانة أن مداخلات الحماية ستبدأ بإجراء تقديرات واستطلاعات عن الظروف في المخيمات، وعن بناء القدرات. وستتوخى الحذر للتأكد من أن وثائق المشاريع تعالج قضايا التمايز بين الجنسين بشكل ملائم. وسيتم تطوير الأدوات الجديدة وستساعد المشاورات غير الرسمية والحوار المستمر مع المجلس على رصد تنفيذ السياسة. وتتوفر الأموال لبرنامج الأغذية العالمي للبدء في عملية بناء القدرات، بما في ذلك تدريب المديرين القطريين، ولكن سيتم إجراء تقدير تفصيلي للاحتياجات المتعلقة بخطة العمل المؤسسية. وجددت الأمانة التزامها بمعالجة قضية الجنس مقابل الغذاء.

17- وانعكست الأهمية التي ربطها أعضاء المجلس بخطة العمل المؤسسية في القرار المراجع الذي تبناه المجلس.

سياسة البرنامج بشأن الحد من مخاطر الكوارث (2009/EB.1/4)

18- في سياق تقديم الوثيقة أكدت الأمانة أنها استفادت من المدخلات من داخل برنامج الأغذية العالمي والمشاورات غير الرسمية مع المجلس. وتمثل الهدف من السياسة في تعزيز قدرات الحكومات الوطنية والمجتمعات من أجل تعزيز قدراتها على تطوير أنظمة للحد من مخاطر الكوارث. وشكلت خبرة برنامج الأغذية العالمي الواسعة وتواجده الميداني ميزة مقارنة ملحوظة في هذا المجال، ولكن استندت السياسة بشكل أساسي إلى الشراكات مع المنظمات المختصة من أجل تطوير فهم لمخاطر الكوارث وغرس نظم الحد من مخاطر الكوارث في البرامج الوطنية. وسيكون تركيز برنامج الأغذية العالمي في مجال الحد من مخاطر الكوارث على ما يلي: 1) الحد من مخاطر الجوع باستخدام تقديرات الهشاشة وأنظمة الإنذار المبكر لمساعدة الحكومات على مأسسة ثقافة مقاومة الصدمات؛ 2) دعم أساليب تكييف سبل الرزق والتأهب المادي مثل بناء المصاطب وإدارة المياه؛ 3) تطوير خطط إدارة الكوارث التفصيلية وفقاً للأطر الوطنية. وتم الأخذ بالحسبان آثار التغير المناخي. وشكرت الأمانة أعضاء المجلس على مدخلاتهم التي نتج عنها عدد من التحسينات على الوثيقة.

19- وأثنى المجلس على جودة الوثيقة. وركز عدد من الأعضاء بشدة على أهمية الشراكات، لا سيما بسبب ضرورة توفر الخبرات في مجالات مختلفة تقع خارج نطاق عمل برنامج الأغذية العالمي الرئيسي، وحث البرنامج على تحديد دوره في الإطار الكلي لمشروع الحد من مخاطر الكوارث من أجل التوصل إلى التكامل الأمثل مع الجهات الفاعلة الأخرى مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وحدد أعضاء المجلس حاجة واضحة لضمان عرض سياسة برنامج الأغذية العالمي للحد من مخاطر الكوارث وفقاً للمصطلحات الدولية المعتمدة لتفادي أي احتمال لسوء التفسير أو الغموض، وبشكل خاص لكي تفهم الحكومات ما يتم اقتراحه. ومن المهم أيضاً تعريف الأساليب التي قد يتم من خلالها تعميم الحد من مخاطر الكوارث في عمليات برنامج الأغذية العالمي.

20- وأثيرت الأسئلة بشأن التكاليف المترتبة على برنامج الأغذية العالمي وتمويل الحد من مخاطر الكوارث التي شعر بعض الأعضاء بأنها يجب أن تكون جزءاً من الميزانية المعتادة لبرنامج الأغذية العالمي. وطُلب من الأمانة توضيح الإشارات إلى التغير في الفكر الإنساني وتعريف عملها بشكل أوضح مع المنظمات التي تتخذ روما مقراً لها. وتمت الإشارة إلى قيمة موظفي برنامج الأغذية العالمي الميدانيين ذوي الخبرة، وأكد بعض أعضاء المجلس أن الدول التي تتمتع بالخبرة في مجال الحد من مخاطر الكوارث قد أرسلت الموظفين المدربين الذين يتمتعون بالخبرة إلى الحكومات التي تتصدى لتهديد الكوارث. وحث عدد من الأعضاء الأمانة على مناقشة الاقتراحات في إطار اجتماع استشاري مع خبراء قبل انعقاد الجلسة السنوية والبحث المعمق في الروابط بين اقتراحات الحد من مخاطر الكوارث، والعمل الإنمائي، والقدرات الخاصة التي يتمتع بها برنامج الأغذية العالمي من أجل تحديد معايير وأدوات المداخلات. وتمت الإشارة إلى تواؤم الحد من مخاطر الكوارث مع الهدف الاستراتيجي 2؛ وشدد أعضاء المجلس على الحاجة إلى إدراك أن كل دولة سيكون لها احتياجاتها الخاصة للحد من مخاطر الكوارث ولابد من ترتيب الوصول إلى التكنولوجيا الملائمة.

21- وأكدت الأمانة للمجلس في إجابتها عدم وجود النية لجعل اقتراحات الحد من مخاطر الكوارث امتداداً لالتزامات برنامج الأغذية العالمي: فهي جزء من أنشطته الرئيسية لمعالجة الجوع. وهناك حاجة لنهج تعاوني منسجم للأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث لمعالجة الزيادة الموثقة في الكوارث الطبيعية والاستثمار في الوقاية. وتدرس الأمانة حالياً أساليب تعميم الحد من مخاطر الكوارث وتعمل على تحديد معايير المداخلات. وأجابت الأمانة بالتفصيل عن الأسئلة من أعضاء المجلس ووافقت على المصطلحات التي يجب مواءمتها مع المعايير الدولية المعترف بها. وستتم مناقشة اقتراحات

الحد من مخاطر الكوارث مع الشركاء والخبراء من جميع الأقاليم، كما هو موصى من المجلس، من أجل تطوير نهج يتصف بالمزيد من التنظيم والتكامل.

إطار النتائج الاستراتيجية (2009/EB.1/5)

22- عرضت الأمانة إطار النتائج الاستراتيجية الذي احتوى على تغيرات استناداً إلى ملاحظات المجلس المقدمة خلال المشاورات غير الرسمية في ديسمبر/كانون الأول 2008. وشكل إطار النتائج الاستراتيجية مكوناً رئيسياً لإطار المساءلة لبرنامج الأغذية العالمي ونظام قياس الأداء؛ وساعد على مواءمة المشاريع مع الأهداف الاستراتيجية من خلال استخدام مؤشرات الحصيلة والنتيجة القابلة للقياس. وكما لاحظ المجلس خلال المشاورات السابقة فقد وفر الإطار المرونة الكافية للتكيف مع الظروف المختلفة، مع ضمان الاستقرار الذي سمح بإجراء المقارنات على مدى المشاريع والبرامج. وقدرت الأمانة المعلومات الارتجاعية التقنية من المانحين حول العديد من النواحي المتعلقة بإطار النتائج الاستراتيجية. وبدأت مكاتب برنامج الأغذية العالمي الميدانية تجمع المعطيات التأشيرية لتقرير عام 2009.

23- واشتملت التغيرات التي أُحدثت منذ المشاورة الأخيرة على تركيز أكبر على الوضع الغذائي للنساء في حالات الطوارئ؛ وتركيز أكبر على التأهب للمخاطر بدل التأهب لآثارها؛ وجمع المزيد من المعطيات حول المشردين داخلياً والأصول؛ وأخذ قضايا الجودة بالحسبان عند تقدير الشراء المحلي. وضمت التحديات المحددة كيفية معالجة مؤشر محيط منتصف الجزء الأعلى للذراع؛ والحاجة إلى تطوير منهجيات للتوصل إلى درجات للأصول؛ وقياس معدلات الاستبقاء في إطار مداخلات التغذية المدرسية؛ والمؤشرات لقياس تنمية القدرات.

24- وستعكس الأطر المنطقية لجميع المشاريع الجديدة إطار النتائج الاستراتيجية المراجع؛ وستتم طباعة *خلاصة المؤشرات* التي ضمت تفاصيل إضافية في الأسابيع المقبلة. وضمت الخطوات التالية دعم استخدام المكاتب الميدانية للإطار، وتطوير استراتيجية إدارة الأداء لضمان الاستفادة من الدروس المستفادة من التجارب السابقة، والنظر في المؤشرات الانتقالية. وركزت الأمانة على اهتمامها في الاستمرار بالعمل مع المجلس على إطار النتائج الاستراتيجية.

25- ورحب المجلس بإطار النتائج الاستراتيجية لأنه يوفر نظاماً جيداً لرفع التقارير إلى أعضائه وإلى إدارة برنامج الأغذية العالمي واستطاع ترجمة نطاق تكليف برنامج الأغذية العالمي إلى حصائل ملموسة. وطلب الأعضاء المزيد من التفاصيل حول المشاركة الحكومية في تطوير المؤشرات وكيفية ارتباط المؤشرات بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرامج القطرية لبرنامج الأغذية العالمي واقترح استمرار بناء القدرات على المستوى الوطني إلى ما بعد استراتيجيات الخروج. وذكر الأعضاء عدم وجود خطة تنفيذية زمنية والمعطيات الأساسية الضرورية لعدد من المؤشرات. وسيتطلب إطار النتائج الاستراتيجية إيجاد نظم على المستوى القطري لضمان توفير جميع المعطيات الهامة؛ وستكون الحكومات الوطنية شريكات في تحقيق الأهداف ولابد من ضمان المرونة للتكيف مع الاحتياجات المختلفة لكل دولة. وأعرب الأعضاء عن قلقهم حيال صعوبة نسب بعض الحصائل التي تعتمد على العوامل الخارجية كما أشاروا إلى أن تكاليف المسوحات والخبرات قد تشكل عائقاً. وتطلع المجلس إلى رؤية خلاصة المؤشرات وقدّر الدعوة للمساهمة في مراجعات إطار النتائج الاستراتيجية.

26- وأشارت الأمانة، إجابة عن ملاحظات المجلس، إلى وثائقها القطرية الاستراتيجية الجديدة التي ستساعد على تحديد الجياع ومكانهم وأفضل الأدوات التي ستساعد على التخفيف من وطأة الجوع. وسيعتمد الاستخدام الناجح لإطار النتائج الاستراتيجية على مشاركة الحكومات المضيفة والفرق القطرية التابعة للأمم المتحدة وسيكون مرتبطاً بإطار عمل الأمم

المتحدة للمساعدة الإنمائية واستراتيجيات الحد من الفقر. وسيكون لبعض المشاريع مؤشرات إضافية، على سبيل المثال، لقياس آثار المشتريات المحلية في الأسواق المحلية. وأصبحت مسوحات خط الأساس أكثر انتشاراً؛ فقد كانت جميع عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش مسبوقة بالتقديرات. عند استحالة نسب الحصائل بشكل كامل ما يزال بالإمكان ذكر مساهمة برنامج الأغذية العالمي. ولتقليص التكاليف استخدم برنامج الأغذية العالمي المعلومات من مسوحات الآخرين أو استنبط النتائج من العينات.

27- طلب المجلس معلومات محدثة عن إطار النتائج الاستراتيجية وتنفيذه في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2010 مع التفاصيل حول الدروس المستفادة خلال عملية بدء التنفيذ.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

التحديث الرابع لخطة البرنامج للإدارة (2008-2009) (2009/EB.1/6)

28- عرضت الأمانة وثيقتي المعلومات المحدثة بشأن خطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2008-2009) والمعلومات الإضافية بشأن المعلومات المحدثة الثالثة حول خطة برنامج الأغذية العالمي للإدارة (2008-2009)، مع التفاصيل المتعلقة بالصندوق العام وأداء الدخل الفائدي التي طلبها أعضاء المجلس خلال المشاورة غير الرسمية الأخيرة. وقد استعرضت اللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الوثيقتين. وقدرت كلا اللجنتين المعلومات الإضافية واستجابة الأمانة لأسئلتها وقلقها؛ وسيتم إدماج اقتراحاتها في وثائق المعلومات المحدثة المستقبلية.

29- وتشمل الأرقام المذكورة في وثيقة التحديث الرابع الفترة حتى 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2008. وانخفضت متطلبات عام 2009 بـ 948 مليون دولار أمريكي بالمقارنة مع المتطلبات المحددة في وثيقة المعلومات المحدثة الثالثة وذلك بشكل عام بسبب انخفاض أسعار الأغذية. ولكن أدت المتطلبات التشغيلية الجديدة البالغة 449 مليون دولار أمريكي إلى زيادة برنامج العمل إلى إجمالي قدره 10.85 مليار دولار أمريكي – باستثناء 80 مليون دولار أمريكي مخصصة لمشاريع جديدة مثل تلك التي يجري تنفيذها في غزة. وتم وصف الخسارة المترتبة على الاستثمارات في عام 2008 والبالغة 20 مليون دولار أمريكي في سياق الأرباح البالغة 300 مليون دولار أمريكي خلال المراحل الأربع الماضية التي تتكون كل منها من سنتين، مما أثر على الجزء غير المخصص من الصندوق العام؛ وقد عدّت لجنة مراجعة الحسابات هذه الخسارة والخسارات الأخرى طويلة الأمد التي تؤثر على مسؤولية **البرنامج** المالية تجاه الموظفين معقولة. وراجع برنامج الأغذية العالمي استراتيجيته الاستثمارية من أجل زيادة حماية أصوله وبشكل خاص من خلال ما يلي: 1) تقليص الحافظة الاستثمارية قصيرة الأمد؛ 2) تطبيق خطوط توجيهية استثمارية محافظة إلى درجة أكبر؛ 3) الانتقال إلى الأوراق المالية المدعومة من الحكومة؛ 4) زيادة الرصيد المتوفر في حسابات سوق النقد. وسيتم تقديم الأرقام النهائية لعام 2008 في البيانات المالية المراجعة حسابياً أثناء الدورة السنوية للمجلس في يونيو/حزيران 2009.

30- عبّر المجلس عن تقديره لدقة التفاصيل المقدمة وطالب بالمحافظة على المستوى نفسه من التفاصيل في التقارير المستقبلية وشجع الحوار الجاري حول خطة الإدارة. وأثنى الأعضاء أيضاً على النهج الاستثماري الذي يتسم بدرجة كبيرة من المحافظة الذي يتبناها برنامج الأغذية العالمي؛ وطلبوا الحصول على المعلومات المتعلقة بالاتجاهات وتبريراً أوضح لبعض الأولويات المحددة التي تغطيها ميزانية دعم البرامج والإدارة. وشجعوا برنامج الأغذية العالمي على متابعة البحث

عن آليات ومصادر التمويل الابتكارية، وذكروا الدعم المتزايد من الجهات المانحة الخاصة؛ ومن الضروري التزام المانحين بالتمويل الأطول من أجل تزويد برنامج الأغذية العالمي بخيارات إضافية للحد من التكاليف. ورأى الأعضاء أن المزيد من الشفافية والاتصالات سيزيد فهم ودعم المجلس لخطة الإدارة. وطلبوا من الأمانة توفير المعلومات المتعلقة بالتوقعات، بما في ذلك الاحتياجات المستقبلية للتوظيف، واتجاهات الأسعار، والترتيبات المالية لاستخدام المنتجات الغذائية الجاهزة، والأثر المتوقع للأزمة المالية العالمية. وأخذ المجلس بالحسبان أيضاً ملاحظات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

31- وعند الإجابة عن ملاحظات المجلس، ذكرت الأمانة أنها كانت واثقة نسبياً من أن التوقعات واقعية وأن الأرقام الاستثمارية ستتحسن خلال السنة. وأوضحت ما يلي: 1) استندت التكاليف التشغيلية المتزايدة إلى مراجعات الميزانية الموافق عليها للبرامج الجارية؛ 2) تتوفر التفاصيل الإضافية في وثائق المشاريع بينما يحتوي تقرير الأداء السنوي على المقارنة بين التكاليف مع السنوات الماضية والتفاصيل الأخرى؛ 3) سمحت التكاليف الأدنى باتساع تغطية البرامج. وبالإشارة إلى أولويات التوظيف، تم دعم الوظيفة التقييمية بمبلغ قدره 1 مليون دولار أمريكي إضافي من تمويل ميزانية دعم البرامج والإدارة؛ إن نجاح تعبئة الموارد من القطاع الخاص أصبح ممكناً من خلال جهود استقطاب التأييد التي بذلها موظفو تعبئة الموارد والاتصالات. وستتم دراسة النماذج لإدماجها في خطة الإدارة على شكل ميزانية للطوارئ غير المتوقعة. وستحتوي الخطط الإدارية المستقبلية على أرقام سنوية؛ ويستدعي التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إجراء مقارنات بين النفقات الحقيقية والمحددة بالميزانية لكل عام. وكانت الأمانة على استعداد تام للاستمرار في توفير مستوى أعلى من التفاصيل المتبادلة في الدورة الحالية والاشتراك مع المجلس في حوار بشأن المعلومات المحدثة المستقبلية وخطة الإدارة القادمة.

اختصاصات لجنة برنامج الغذاء العالمي لمراجعة الحسابات (2009/EB.1/7)

32- عرض الرئيس الوثيقة الاستشارية لمراجعة الحسابات الخارجية المتعلقة بلجنة مراجعة الحسابات، والتي تعد جزءاً من عمل برنامج الأغذية العالمي ومنظومة الأمم المتحدة لتحسين آليات التسيير. وقد عمل مكتب المجلس التنفيذي على هذه المسألة لبعض الوقت وكان قد طلب تقريراً ناقشه الأعضاء في اجتماع استشاري غير رسمي وراجعته اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. وعرض المراجع الخارجي ملاحظاته حول أهمية ومبادئ واختصاصات مراجعة مستقلة للحسابات. إن برنامج الأغذية العالمي لديه الآن لجنة مراجعة الحسابات، لذلك استندت توصياته إلى أفضل الممارسات وتحديد التغيرات التي ستضمن التزام لجنة مراجعة الحسابات بهذه الممارسات. وتضم هذه الممارسات جعل اللجنة مستقلة عن الأمانة بحيث تقدم التقارير والمشورة المتخصصة المستقلة إلى المجلس والمدير التنفيذي. وسيحسن ذلك المساءلة والشفافية داخل برنامج الأغذية العالمي ويعزز أمانة ومصداقية هيكليته التسييرية.

33- ورحب المجلس بهذه الخطوة نحو تحسين التسيير والرقابة في برنامج الأغذية العالمي. وستُعد المشورة غير المتحيزة للجنة مراجعة الحسابات أداة للمديرة التنفيذية لإدارة المخاطر وستزود المجلس برؤية مستقلة حول فعالية استجابة برنامج الأغذية العالمي. وبينما ارتأى بعض الأعضاء الموافقة على الاختصاصات المقترحة والبدء بتنفيذها بأسرع ما يمكن، شعر الآخرون بضرورة إحداث بعض التوضيحات ومراجعة الاختصاصات على ضوء ملاحظات المجلس. وأكد بعض الأعضاء على الحاجة إلى تقارير منتظمة من لجنة مراجعة الحسابات واحترام كامل للسرية.

34- عند الإجابة أوضح مراجع الحسابات الخارجي عدم وجود نهج صحيح واحد. وتمت الإجابة عن بعض أسئلة المجلس في التقرير أو من خلال الاختصاصات ذاتها؛ ويتمثل جزء من دور لجنة مراجعة الحسابات التي تتصف بالكفاءة بالقدرة على التقييم الذاتي ورصد اختصاصاتها. ويجب أن تكون فترات الخدمة في المكتب محدودة لضمان استمرار الأعضاء في تحدي الإجراءات. ومن خلال رفع التقارير بشكل ملائم حول تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية إلى المجلس التنفيذي ساهمت لجان مراجعة الحسابات في الشفافية مع المحافظة على السرية.

35- وبعد المشاورات تابع المجلس مناقشته وطلب إظهار القضايا التالية في الاختصاصات عند مراجعتها: 1) أخذ اللجنة كلاً من تقارير مراجعة الحسابات الداخلية والخارجية بالحسبان؛ 2) حذف عبارة "استخدام الموارد" من الفقرتين 1 و2 (ب)؛ 3) لن يكون تجديد العضوية في اللجنة بشكل تلقائي بل سيخضع لتقييم مساهمات العضو خلال فترة خدمته الأولى؛ 4) سيُسمح للأعضاء الحضور من خلال مؤتمر عبر شبكة الاتصالات بالفيديو ولكن لابد من توفر النصاب القانوني للأعضاء في مكان الاجتماع وأن يكون أحدهم الرئيس؛ 5) سيقوم موظفو برنامج الأغذية العالمي الذين ليسوا جزءاً من مراجعة الحسابات الداخلية بمهمة الأمانة للجنة؛ 6) سيستند حضور موظفي برنامج الأغذية العالمي إلى اجتماعات اللجنة إلى الدعوة من رئيس اللجنة؛ 7) يوافق المجلس على تعيين أعضاء اللجنة بناءً على اقتراح من المديرة التنفيذية؛ 8) على مراجع الحسابات الخارجي تلخيص معايير اختيار أعضاء اللجنة في الاختصاصات؛ 9) لابد من الأخذ بالحسبان التمثيل الجغرافي العادل في اللجنة. وطلب المجلس أيضاً من الأمانة العامة لبرنامج الأغذية العالمي تقديم تحليل وتوصية بالمشاورة مع لجنة مراجعة الحسابات حول مسألة المكافأة الشرفية لأعضاء اللجنة. وستبدأ التعيينات الجديدة تدريجياً تحت إطار الاختصاصات الجديدة بانتهاء فترات عضوية الأعضاء الحاليين في لجنة مراجعة الحسابات. لا يُسمح بتعيين الأعضاء السابقين في بعثات التمثيل الدائم أو في الأمانة العامة لبرنامج الأغذية العالمي في اللجنة إلا بعد انقضاء سنتين على تخليهم عن هذه المسؤوليات. أخيراً، سيتم استعراض التجربة مع لجنة مراجعة الحسابات وتقديم النتائج إلى الجلسة السنوية في عام 2010.

36- وعبّرت المديرة التنفيذية عن تقديرها لعمل لجنة مراجعة الحسابات وكانت على ثقة بأن المجلس سيستفيد أيضاً منها. ووجود لجنة مراجعة الحسابات في ظل الاختصاصات المنقحة يعني ذلك استمرار برنامج الأغذية العالمي في دوره الريادي فيما يتعلق بقضايا أفضل الممارسات في مجال التسيير والرقابة ضمن منظومة الأمم المتحدة.

تعيين المراجع الخارجي (2009/EB.1/8)

37- عرضت الأمانة هذا البند الذي يهدف إلى جعل إجراءات برنامج الأغذية العالمي لتعيين مراجع الحسابات الخارجي تتماشى مع تلك المتداولة في وكالات الأمم المتحدة الأخرى كجزء من عملية مواءمة النظام المالي.

38- ورحّب المجلس باستخدام عملية طلب استدراج عروض تنافسية لاختيار المراجع الخارجي ووافق على الاقتراح. واتفق معظم الأعضاء على أن ينحصر الاختيار على منظمات مراجعة الحسابات الوطنية، وعبر عضو واحد عن أسفه على عدم إدخال مراجعي الحسابات من القطاع الخاص في المنافسة.

39- دونت الأمانة ملاحظات المجلس وأوضحت أن المراجع الخارجي الحالي سيتمتع بأهلية المنافسة في عملية الاختيار القادمة.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن الاستعداد لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وشبكة البرنامج ونظامه العالمي للمعلومات ونجز 2 (Wings II) (2009/EB.1/9)

40- أكد مراجع الحسابات الخارجي، في تقديمه للتقرير، على أن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يعد عنصراً هاماً في إطار عملية إصلاح الأمم المتحدة. وهدف برنامج الأغذية العالمي أن يكون الكيان الأول في الأمم المتحدة الملتزم بهذه المعايير الدولية. وسيقود الالتزام بهذه المعايير إلى تحسين إعداد التقارير المالية، والإدارة المالية، وزيادة الشفافية، وتوفر معلومات أفضل لاتخاذ القرارات. كان الجدول الزمني للتنفيذ قصيراً وعالجت خلاله الأمانة مسائل لم تتوصل إلى حل لها بعد. وتم استخدام الحسابات التجريبية للفترة من يناير/كانون الثاني إلى سبتمبر/أيلول 2008 لتطوير قدرات برنامج الأغذية العالمي لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويجب النظر إلى توصيات مراجع الحسابات الخارجي على أنها مساهمة بناءة نحو ضمان تحقيق برنامج الأغذية العالمي التوافق التام مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وإدارة التغيرات الملحوظة المترتبة عليها. ويعد تحديث الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (نظام ونجز 2).

41- وتعرض تنفيذ الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (نظام ونجز 2) إلى تأخير وتغيرات على نطاق تغطية المشروع مما أدى إلى زيادة التكاليف من 39 مليون دولار أمريكي إلى 56.5 مليون دولار أمريكي. ورأى مراجع الحسابات الخارجي أن أداء النظم المتوارثة الذي يشابه الترقيع قد جعل من عملية رفع التقارير المالية المعتمدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أكثر هشاشة ومشاكل وبطئاً مما ستكون عليه الحالة تحت إطار التنفيذ الكامل للشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز 2).

42- وفيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص، وافقت الأمانة على جميع التوصيات التي تقدم بها مراجع الحسابات الخارجي وأعلمت المجلس ببدء العمل من أجل معالجة جميع التوصيات. وفيما يتعلق بالشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز 2)، قدرت الأمانة ضرورة تشغيل النظام في أقرب وقت ممكن، ولكن من المهم للغاية أيضاً عدم المخاطرة بالبث الحي بشكل مبكر جداً. فإذا تم نشره بشكل مبكر جداً بدون إجراء الفحص الكامل والأخير تكون المخاطر أعلى من تأخير تاريخ البث الحي قليلاً. ووافقت الأمانة على التوصية لقياس المدخرات والفوائد العائدة من تنفيذ الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز 2). ومن المتوقع أن تنخفض الإنتاجية بشدة بعد البث الحي ولكن الأمانة كانت على ثقة كاملة بأن الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز 2) ستجلب الفوائد الملحوظة خلال أقل من عام. وسيتم إجراء تقدير للمعلومات الأساسية قبل البث الحي وإجراء قياس آخر في عام 2010.

43- ورحب المجلس بالوثيقة وقدر الجهود التي بذلتها الأمانة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقدر أعضاء المجلس التسيير الأفضل والرقابة الناتجين عن تبني المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأجابت الأمانة عن الاستفسارات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام المتعلقة بتكاليف التنفيذ والجدول الزمني والاستعداد والتعاون مع الآخرين في منظومة الأمم المتحدة.

44- وسأل بعض الأعضاء فيما إذا كان برنامج الأغذية العالمي يعتزم تغيير موفر البرمجيات وما هي كلفة الحلول البديلة وهل المتعهدون سيغرمون لدى فشلهم في التوريد. وعبر آخرون عن قلقهم حيال التأخيرات في نشر تطبيق الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز 2) وحثوا على الدمج السريع للوظائف المؤجلة. وطلب أعضاء المجلس توضيحات عن دور الإدارة في إدخال الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز)، وجدولاً زمنياً لتكاليف الوظائف المؤجلة، وتقديراً للمدخرات المحققة من النظام الجديد.

45- وأكد مراجع الحسابات الخارجي، في إجابته عن أسئلة المجلس، على أهمية تحديد القاعدة الأساسية للمحاسبة ولفت الانتباه إلى ضرورة الإشارة في الأنظمة المالية إلى أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي الإطار المحاسبي المستخدم. ولاحظ أنه يترتب على العمليات قيد الدراسة تكاليف حتمية ولكن من غير المتوقع أن يكون لها أثر سلبي على العمليات.

46- وفيما يتعلق بالشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات (ونجز 2)، أكدت الأمانة أن البث الحي سيبدأ بحلول منتصف السنة وسيكون ضمن حدود الميزانية المخصصة من المجلس. وأكدت الأمانة أيضاً أن الحل المؤتمت لقيمة رأس المال المؤقت قوي وأفضل بكثير من الحل اليدوي؛ وبالإمكان الاستمرار في استخدامه بشكل غير نهائي في بعض المكاتب الأصغر حجماً التي ليس لديها اتصال الكتروني جيد. وتوقف برنامج ساب SAP عن دعم النسخة المعدلة لبرنامج الأغذية العالمي للبرنامج ولكن ستستند الشبكة الجديدة لبرنامج الأغذية العالمي للمعلومات إلى نسخة أحدث مدعمة بشكل كامل وسيكون تحديثها أسهل في المستقبل.

تقارير التقييم

تقرير موجز عن تقييم عملية الطوارئ لنيكاراغوا 10700.0 وعملية الطوارئ للاستجابة العاجلة 10695.0 (2009/EB.1/10)

تقرير موجز عن تقييم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لمدغشقر 10442.0 (2009/EB.1/11)

47- ذكر مدير مكتب التقييم، في تقديمه لوثيقتي التقييم، بأنه قد تم إعدادهما تحت إطار نظام ضمان جودة التقييم الذي تم إدخاله في عام 2008 لضمان التغطية المنتظمة والملتزمة لمعايير التقييم. وتعد التقييمات للعمليات الأصغر حجماً قيّمة للمكاتب القطرية المعنية التي تستطيع الاستفادة منها وتعزيز مداخلاتها المستقبلية. وقد سمحت مناقشة التقييمين في الاجتماع نفسه أيضاً بإجراء المقارنة بين عملية طوارئ وعملية ممتدة للإغاثة والإنعاش. وتوصل كلا التقييمين إلى أن هناك حاجة لتحديد أهداف واضحة للغاية، واستخدام مؤشرات النتائج ذاتها، وتحسين نظم الرصد؛ وبالإمكان أن يعد الوصول إلى عدد أكبر مما هو متوقع من المستفيدين وبالكمية نفسها من الأغذية المخطط لها مثالاً للكفاءة، ولكن قد يكون له آثار أخرى على الفعالية.

48- ووجد تقرير التقييم لنيكاراغوا أن العمليات كانت هامة للظروف السائدة وتمتعت بأهداف واضحة واتصفت بالمواءمة مع نطاق تكليف برنامج الأغذية العالمي وأعمال الحكومة والأمم المتحدة. ووجد التقييم أن المكون اللوجستي للعمليات اتصف بالنجاح الجزئي؛ وكان مكون تأسيس الأصول ناجحاً أيضاً ولكن هناك عدم وضوح لمدى فعالية مكون التغذية.

49- ورحب المجلس بملخص وثيقة التقييم وأثنى على المكتب القطري على تركيزه على المواءمة مع السياسات الحكومية والأهداف الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي. وحث أعضاء المجلس برنامج الأغذية العالمي على متابعة التوصيات بشكل دقيق لا سيما فيما يتعلق بالشراء المحلي وإشراك السلطات المحلية في أنشطة صياغة البرامج. وحذر أعضاء المجلس أيضاً من أن الاحتياجات المزمنة للأغذية والتغذية والكوارث الطبيعية المتوقعة في نيكاراغوا والمنطقة ككل ستتطلب مداخلات أوسع نطاقاً وأطول أمداً بالتعاون مع الشركاء. ووافق أعضاء المجلس على التوصية المتعلقة باستخدام

المؤشرات التقريبية عند الضرورة وأكدوا على الحاجة إلى موازنة كمية الحصص الغذائية مع الجودة؛ وطلبوا التوضيح حيال المشاورات مع الشركاء حول مسائل الحصص الغذائية. وعبروا عن بعض القلق حيال توقيف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش أثناء عمليات الطوارئ: وحث أعضاء المجلس على عدم تأثير الاحتياجات الطارئة على العمليات الجارية. وحث بعض أعضاء المجلس برنامج الأغذية العالمي على إشراك مجموعة أوسع من الشركاء لضمان استغلال جميع الخبرات المتوفرة وعلى تقديم تقارير التقييم المستقبلية تحليلاً أوضح لفعالية برنامج الأغذية العالمي في معالجة الاحتياجات المحددة للنساء والبنات. وذكروا الحاجة لجمع النتائج على مستوى المحصلة وتقدموا بتوصية لتحسين الرصد وإيجاد تمويل له في ميزانية دعم البرامج والإدارة.

50- وشكرت الأمانة، في ردها، المجلس على مدخلاته التي ستحظى باهتمام كبير، ولفتت الانتباه إلى إجراء تمارين التأهب للطوارئ بشكل منتظم في المنطقة نظراً لخطر الأعاصير المعروف. واتصفت توصيات تقرير التقييم بإمكانية تطبيقها بدون صعوبة كبيرة. ويدرس مكتب التقييم إمكانية إجراء تقييمات زمنية حقيقية للوصول إلى تغطية أفضل للاستجابة إلى الطوارئ. وفيما يتعلق بالتمايز بين الجنسين، تنص الخطوط التوجيهية للتقييم على التركيز على التمايز بين الجنسين وتوجب على فرق التقييم الالتزام بذلك. وستقوم شعبة إدارة الأداء والمساءلة الجديدة بتنسيق ورصد استجابة الأمانة للتقييمات.

51- وطلب المكتب القطري لمدغشقر إجراء تقييم للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش رقم 10442.0. وقد صُممت العملية لتكون آلية استجابة للأزمة الحالية في مدغشقر بسرعة أكبر مما عليه الحال من خلال عمليات الطوارئ المتكررة؛ ووجد التقييم أنها كانت فعالة في تحقيق هدفيها لحماية الأرواح في الأزمات وتعزيز القدرة على مقاومة الصدمات. وعلى الرغم من مرونة تصميمها أثبتت تقديراتها لأعداد المستفيدين والموارد المطلوبة أنها دقيقة. وكان استهدافها جيداً فيما يتعلق بالمنطقة الجغرافية والتوافق مع التقديرات والسياسات الحكومية. كانت الحصص الغذائية مصممة جيداً وكانت الاستجابات ملائمة ومرنة بما فيه الكفاية للتجاوب مع الاحتياجات المتغيرة. ولكن كانت أهداف العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش عامة للغاية وافتقدت إلى المؤشرات وأوجه التآزر الواضحة مع البرنامج القطري لبرنامج الأغذية العالمي. واتصف تصميم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش بالتعقيد لأنها تعمل على معالجة كل من الطوارئ البطيئة والسريعة في مناطق مختلفة من مدغشقر. وكانت العمليات اللوجستية جيدة ولكن ماهية العمل بمخزون الأغذية غير المستخدم المحدد الموقع سابقاً أصبحت تحدياً. ساعدت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على تقليص النفقات الغذائية الأسرية ومعدلات سوء التغذية بين الأطفال واستقرار الأسعار. وكان تقدير أنشطة هدف الإنعاش المتمثل بالغذاء مقابل العمل أصعب لأن هذه المداخلات ركزت على التحسينات الأقصر أمداً بدلاً من بناء البنية التحتية.

52- وبينما أدرك المجلس تقدم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في تحقيق الأهداف وتقليص الحاجة لتكرار عمليات الطوارئ في الدول التي تعاني من الضعف تجاه الصدمات المتكررة، أكد المجلس على أهمية الدروس التي بالإمكان الاستفادة منها في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. واشتملت على التأكد من عدم عمومية الأهداف للسماح بقياسها، ومعالجة قضايا ندرة المعلومات، وتطوير أساليب لتقدير أعداد المستفيدين بالدقة المتناهية، ومعالجة التحديات المتعلقة بالتحديد المسبق لمواقع مخزون الأغذية. ولم يجد التقييم أيضاً مؤشراً واضحاً عن كيفية مساهمة العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في عملية الإنعاش على المدى الأطول. وشجع الأعضاء برنامج الأغذية العالمي على تقوية شراكاته مع المنظمات غير الحكومية من خلال رفع معدلات التعويض. وأدت زيادة الميزانية من 13 مليون دولار أمريكي إلى 29 مليون دولار أمريكي إلى صعوبة استنباط النتائج المتعلقة بالإدارة المالية للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وشجع المجلس برنامج الأغذية العالمي على تبني دور أكثر فعالية في إطار جهود المانحين لتحسين نظم الإنذار المبكر.

53- والتزم برنامج الأغذية العالمي بمراعاة هذه النقاط عند التخطيط للمشاريع مستقبلا. وستفحص مراجعة لحسابات عمليات برنامج الأغذية العالمي في مدغشقر زيادة ميزانية العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش مما يسمح بتقدير الإدارة المالية للعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش. وعمل مكتب التقييم على اختيار أعضاء فرق التقييم الذين يتمتعون بمجموعة أوسع من المهارات والخبرات، ولكن من أجل تقليص التكاليف كان من الضروري إجراء التنازلات استناداً إلى المتطلبات التقنية لكل مشروع.

العروض الإقليمية – غرب أفريقيا؛ وجنوب وشرق ووسط أفريقيا؛ والسودان

54- أشار المدير الإقليمي لغرب أفريقيا إلى أنه على الرغم من التقديرات التي تُشير إلى المحاصيل الجيدة فما زالت أسعار الذخن والذرة والأرز مرتفعة؛ وقد أدخلت الحكومات إجراءات الحماية في محاولة لتأمين مخزونات الأغذية. وأخذت التحويلات الخارجية التي يعتمد عليها العديد من الأسر تنخفض وكذلك فإن انخفاض الطلب على المنتجات مثل القطن وزيت النخيل أصبح يهدد سبل الرزق. وأدت النزاعات إلى إعاقة التنمية وانعدام الأمن للموظفين الإنسانيين. وأشار المدير الإقليمي إلى أن انعدام الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى يؤدي إلى زيادة انعدام الأمن الغذائي، وأشار أيضاً إلى عمل برنامج الأغذية العالمي مع الشركاء والحكومات لدعم اللاجئين في الكامرون، والظروف السائدة في غينيا بعد الانقلاب المؤخر، وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي في ليبيريا. وكان عمل برنامج الأغذية العالمي في المنطقة يساعد الحكومات على منع العنف الناتج عن الشعور بالإحباط بين الشباب العاطل عن العمل. واشتملت التحديات الإقليمية أيضاً على تفشي الحشرات في المحاصيل والفيضانات والجفاف؛ وركزت استجابة برنامج الأغذية العالمي على إنقاذ الأرواح؛ ومعالجة سوء التغذية وفيروس نقص المناعة المكتسب والسل؛ وبناء البنية التحتية والضوابط المائية؛ وبرامج الغذاء مقابل العمل لزراعة الأشجار.

55- ولفت المدير الإقليمي لأفريقيا الجنوبية والوسطى والشرقية انتباه المجلس إلى التحديات التي تواجه المنطقة بما في ذلك الأزمة المالية العالمية، وارتفاع أسعار الأغذية، والنزاعات وارتفاع أعداد الكوارث المرتبطة بالتغير المناخي. ويدعم برنامج الأغذية العالمي الحكومات في المنطقة لتطوير شبكات الأمان من خلال البرامج المحددة القابلة للقياس والتنفيذ والهامة والمحددة ببرنامج زمني لتعزيز قدرة الأسر والمجتمعات على مقاومة الصدمات؛ واشتملت الأنشطة على زيادة الشراء المحلي والإقليمي، والتغذية المدرسية وغيرها من الأنشطة. وساعدت أنشطة مبادرة الشراء من أجل التقدم المزارعين على زيادة إنتاج الحبوب والمنافسة في الأسواق المحلية؛ وفي الحالات التي لم يشكل توفر الأغذية مشكلة أدت برامج التحويلات النقدية والقسائم إلى تحفيز الأسواق. وتعد المشاريع قيد الإنجاز لتقليص الضرر البيئي وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة باستخدام مشاريع تجميع المياه وإدارة الأراضي لتعزيز سبل الرزق. وفي كينيا تم تحسين التغذية في مخيمات اللاجئين بالمغذيات الدقيقة والسمك المجفف. وكان لانخفاض التحويلات النقدية على مدى المنطقة تأثيرات رئيسية على الأمن الغذائي للأسر التي اعتمدت عليها؛ وسيكون من الضروري تنفيذ عمليات طوارئ جديدة لتغطية الأعداد المتزايدة من الناس المحتاجين. وفي القرن الأفريقي، أدت النزاعات وارتفاع الأسعار والأمراض وتقلص التجارة والتشرد والضغوط على الأرض والموارد المائية إلى زيادة الجوع وسوء التغذية؛ وتُشير التقديرات إلى أن 60 مليون شخص سيحتاج إلى المساعدة الغذائية في عام 2009. وأدت النزاعات إلى تشريد أعداد كبيرة من الناس في جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا والدول المجاورة. ويتم تطوير الخطط المشتركة بين الوكالات لمنطقة البحيرات العظمى لتعزيز الأمن الغذائي من أجل مواجهة مجموعة في غاية التعقيد من القضايا على مدى منطقة جغرافية واسعة جداً. في زمبابوي

انخفضت الحصة الغذائية للعديد من الأسر إلى وجبة واحدة في اليوم وأخذ عدد الأشخاص الضعفاء الذين يحتاجون إلى المساعدة الغذائية والتغذية يزداد؛ وتوقع برنامج الأغذية العالمي الوصول إلى 5.1 مليون مستفيد في بداية عام 2009 ولكن حدث نقص قدره 65 مليون دولار أمريكي في تمويل العمليات. وقدم برنامج الأغذية العالمي أيضاً خدمات النقل والتخزين للوكالات المعنية التي تعمل في مجال مساعدة مرضى الكوليرا.

56- أشار المدير الإقليمي للسودان إلى أن برنامج الأغذية العالمي في قيد إعادة تقدير استراتيجية التدخل في دارفور الآن بعد استقرار مخيمات اللاجئين من خلال أنشطة السوق وسبل الرزق؛ وقد تحسن الأمن الغذائي ولكنه غير مستدام. وأخذت التحويلات النقدية التي توفر دخلاً ملحوظاً تنخفض. وستتم زيادة رصد السكان الريفيين لتحسين الاستهداف وستتم مراجعة مقادير الحصص الغذائية وتركيبتها وكذلك نظام بطاقة الحصص الغذائية. التحديات في عام 2009 تضم البحث عن الموارد لدعم المقاتلين المسرحين العاملين في ظروف غير آمنة تحت تهديد المجموعات المسلحة. وعند الإمكان يتم تنفيذ الشراء المحلي، ويعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة لمحاولة المحافظة على الأسعار. وبلغ تمويل عملية النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، التي اعتمد عليها العديد من المنظمات للوصول إلى المواقع، فقط 27 في المائة واضطر برنامج الأغذية العالمي إلى زيادة الرسوم المترتبة على استخدامها.

57- وقدر المجلس التحليل التفصيلي للظروف التي قدمها المديرون الإقليميون. وأشار أعضاء المجلس إلى المساهمات الرئيسية لبعض المانحين في العمليات في السودان والتي قدمت الدعم لـ 4 ملايين مستفيد وأثنوا على القرار بزيادة عمليات الشراء المحلي التي قد تساعد في إنشاء احتياطي استراتيجي من الحبوب. وأشار عدد من الأعضاء إلى أهمية حماية منتجي الأغذية في المناطق غير الآمنة. وطُرح سؤال يتعلق بآثار الإيدز على العمليات في المناطق. وطلب أعضاء آخرون التوضيحات المتعلقة باستخدام الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ وآليات التمويل الأخرى. وأشار أعضاء المجلس بالموافقة على تنفيذ المشاريع التنموية مثل تجميع المياه وبناء المصاطب والزراعة في العديد من المواقع.

58- وفي إجابته عن أسئلة المجلس التزم المدير الإقليمي للمكتب الإقليمي في جوهانسبرغ (جنوب وشرق ووسط أفريقيا) برفع تقرير إلى المجلس عن قضية الإيدز. وتمت الإشارة إلى الحصول على تمويل من الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ بقيمة 25 مليون دولار أمريكي للعمل في السودان في عام 2008؛ ولم تتوفر بعد الأرقام لعام 2009. وأكد المدير الإقليمي لمكتب السودان الإقليمي أن التحسينات في آليات التصدي وظروف المخيمات ليست مستدامة؛ تتمثل المتطلبات الرئيسية لحل المشاكل في السودان في الأمن والنية السياسية والمصالحة الوطنية.

الحافظة الإقليمية لجنوب وشرق ووسط أفريقيا

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – كينيا 10666.0 (2009/EB.1/12)

العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – أوغندا 10121.3 (2009/EB.1/13)

59- اعتذرت الأمانة عن تأخر الوثائق وأوضحت أنها أُزيلت من إجراءات الموافقة وأنها مقدمة في هذه الجلسة للاطلاع فقط. وأكدت الأمانة للمجلس أنها اتخذت الإجراءات لضمان عدم تكرار ما جرى. واقترحت الأمانة إدماج ملاحظات المجلس والملاحظات المقدمة خطياً قبل نهاية فبراير/شباط 2009 في الوثائق التي سيتم تقديمها بالمراسلة للحصول على

موافقة المجلس وفقاً للإجراءات المتبعة. وفيما يتعلق بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لكينيا ستأخذ الوثيقة المراجعة بالحسبان نتائج تقدير يجري أثناء اجتماع المجلس.

60- وعرض المدير الإقليمي الوثيقتين وأكد على أنهما صُممتا بمشاركة أصحاب الشأن المعنيين والاستهداف الجغرافي واتصفتا بالحساسية للتمايز بين الجنسين والكفاءة التكاليفية واستخدمت المداخلات المحددة القابلة للقياس والتنفيذ والهامة والمحددة ببرنامج زمني. تكونت العملية في كينيا من استراتيجية ثلاثية من أجل ما يلي: 1) دعم الحكومة في تطوير استراتيجية للحماية الاجتماعية للمجموعات الضعيفة ومنها النساء والأيتام والأطفال الضعفاء الآخرون؛ 2) تقديم الإغاثة لإنقاذ الأرواح وحماية سبل الرزق؛ و3) تطوير القدرة على مقاومة الصدمات من خلال دعم تأسيس الأصول الأسرية والمجتمعية (مكون الإنعاش). وهدفت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أوغندا إلى إنقاذ أرواح المشردين داخلياً واللاجئين من خلال التوزيع العام للحصص الغذائية، والاستخدام الابتكاري للتحويلات النقدية الموسمية، والمدخلات التكميلية للشركاء، والنهج المجتمعية، وتوفير التغذية الإضافية والعلاجية. وسيتم استخدام الأغذية المتوفرة محلياً عندما يكون ذلك ممكناً.

61- وأبدى المجلس أسفه لأن تأخير الوثائق لم يعط الأعضاء الوقت الكافي لدراستها. وتمت الإشارة إلى أن أنظمة الإجراءات للمجلس التنفيذي تنص على توفير الوثائق أربعة أسابيع قبل بداية اجتماع المجلس. ولابد من الاتفاق على آلية لرفع الملاحظات والموافقة على العمليات أثناء الجلسة الجارية. في حالة أوغندا أعرب المجلس عن اهتمامه في انتهاز الفرصة للنظر في "المجموعة" الكاملة لأوغندا والمكونة من العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش 10121.3 ومشروع البرنامج القطري وعملية الطوارئ المستقبلية.

62- وفيما يتعلق بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في كينيا 10666.0 أشار أعضاء المجلس إلى المشاركة الكاملة لحكومة كينيا وإلى أن الشركاء التشغيليين يتمتعون بالخبرة في البلد؛ وهناك أيضاً قبول عام للنهج الابتكارية والكفاءة التكاليفية المقترحة. وتم طلب تفاصيل إضافية عن مكون تجميع المياه. وأشار الأعضاء إلى الاقتراح الابتكاري لاستخدام نظام توفير القروض لتقليص انبعاث الكربون، ولاحظوا أن من الضروري ضمان الفهم الكامل للمجتمعات المعنية. واقترح أعضاء المجلس ضرورة توخي الحذر لتفادي ازدواجية الأنشطة وفي الوقت نفسه ضمان تغطية جميع المناطق، وتم طرح سؤال يتعلق بالتعريف الدقيق لمجوعات المستفيدين. واقترح بعض الأعضاء أن التركيز الأكبر على احتياجات النساء واستراتيجية أوضح لتسليم المشروع سيعززان العملية.

63- وأشار المجلس بالموافقة على تصميم العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش لأوغندا 10121.3 بحيث تدعم الحكومة التي كانت قيد إنشاء إطار للتنفيذ وتعبئة الموارد. وأشار أعضاء المجلس أيضاً إلى أن العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش تتواءم مع الهدف الاستراتيجي 1، والهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية، وسياسة التمايز بين الجنسين لبرنامج الأغذية العالمي وأنها استندت إلى المشاركة المجتمعية التي أعطت النساء العديد من الأدوار القيادية. وأشار المجلس بشكل خاص إلى إدماج مبادرة الشراء من أجل التقدم وأنشطة الشراء المحلي. ولاحظ الأعضاء الحاجة إلى صياغة استراتيجية فعالة لحل المشكلات الكامنة وراء استمرار تشريد السكان داخلياً واللاجئين.

64- وفي إجابة عن أسئلة المجلس المتعلقة بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في كينيا، ذكرت الأمانة أن تقنيات تجميع المياه قد طُورت وفُحصت في منطقة الساحل مع نتائج جيدة فيما يتعلق بالمحافظة البيئية وتحسين المراعي وزيادة إنتاج المحاصيل. وسيتم تطوير استراتيجية للخروج مع تقدم العملية آخذين بالحسبان قضايا الأمن وتطوير آليات التصدي.

65- وفيما يتعلق بالعملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أوغندا أكدت الأمانة أنها صُممت بالتعاون مع المانحين ومنظمات الأمم المتحدة وأنها تتواءم مع الخطة الاستراتيجية لبرنامج الأغذية العالمي. ونظراً للظروف المتغيرة في أوغندا واهتمام شركاء المجلس بالعمل مع عملية ممتدة جديدة للإغاثة والإنعاش، من الضروري بدء التنفيذ بأقرب وقت ممكن لتحقيق الأهداف المنصوص عليها. وأكدت الأمانة للمجلس أنها أخذت جميع العوامل بالحسبان وسيتم إجراء تقدير للعملية بالتعاون مع الشركاء.

66- ودوّن المجلس الوثيقتين وطلب من الأمانة بشكل استثنائي مراجعة وثيقتي العمليتين الممتدتين للإغاثة والإنعاش آخذة بالحسبان ملاحظات المجلس خلال الجلسة وتلك المقدمة مع نهاية فبراير/شباط 2009 مع المناقشات في المشاورات غير الرسمية التي سيتم ترتيبها في الأسابيع المقبلة. وبعدها سيتم تقديم وثيقتي العمليتين الممتدتين للإغاثة والإنعاش للموافقة بالمراسلة. وأكد المجلس على الطبيعة الاستثنائية للإجراءات المطبقة وعلى أن القرارات قد تم تعديلها وفقاً لذلك.

العروض الإقليمية - الشرق الأوسط ووسط آسيا وشرقي أوروبا؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي؛ وآسيا

67- أشار المدير الإقليمي للشرق الأوسط، ووسط آسيا وشرقي أوروبا إلى أن أسعار الأغذية والوقود قد تضاعفت في بعض البلدان في المنطقة وذكر الآثار السلبية المحتملة على أكثر الناس ضعفاً. وبشكل خاص كانت الظروف في غزة خطيرة للغاية. وعلى الرغم من الصعوبات الملحوظة تم ايصال المواد الطارئة وتم توزيع 3,165 طن متري من الأغذية؛ ويعمل برنامج الأغذية العالمي على تسهيل نقل المواد الإنسانية الأساسية التابعة له وللوكالات الأخرى من خلال مجموعة العمل اللوجستية. وتضم الخطط المستقبلية للمداخلات اللاحقة لفترة النزاع في غزة تقديم الدعم لإعادة الإعمار وإعادة إحياء الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ولكن تتمثل مشكلة رئيسية في نقص في التمويل قدره 63.3 مليون دولار أمريكي؛ وتم حث المانحين على توفير التمويل. في قيرغيزستان وطاجيكستان انخفض الدخل العائد من التحويلات النقدية من الخارج بحدة وتضافر ارتفاع الأسعار مع سوء الأحوال الجوية لزيادة انعدام الأمن الغذائي. واستهدفت عملية الطوارئ في قيرغيزستان 000 580 شخص ريفي؛ وكانت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش الموسعة في طاجيكستان تغطي ما يقارب 1.2 مليون شخص. وفي اليمن أدى ارتفاع أسعار الأغذية إلى إدراج 7.4 مليون شخص تحت فئة منعدمي الأمن الغذائي (يعني واحد من كل ثلاثة أفراد)؛ وأثرت الفيضانات على 000 22 شخص إضافي. دعم البرنامج القطري لليمن 1.5 مليون مستفيد بمن فيهم لاجئين صوماليين. وكانت عملية الطوارئ الإقليمية تقدم المساعدة لـ 000 750 مشرد داخلي في العراق و800 362 مشرد عراقي في سورية. وفي الجزائر تم توفير التغذية المدرسية والحصص الغذائية الغوثية للاجئين في المخيمات في تندوف. ويتم تنفيذ التوزيع العام للأغذية في 16 مخيماً للاجئين في إيران؛ وفي جورجيا امتزج التوزيع العام للأغذية مع التحويلات النقدية لتمكين الأسر من شراء الأغذية في إطار برنامج مشترك مع صندوق الأمم المتحدة للطفولة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ويجري تنفيذ عدد من البرامج الابتكارية المعنية بالأمن الغذائي وكذلك مشاريع بناء القدرات وإدارة المعلومات.

68- وأشار المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى أن التنبؤات لعام 2009 غير مشجعة. وما زالت أسعار الأغذية مرتفعة لأن آثار التحسينات في الأسواق العالمية لم تصل إلى الأسواق المحلية بينما ساهمت آثار الأزمة المالية العالمية المتمثلة مثلاً بزيادة البطالة وانخفاض التحويلات الخارجية في انعدام الأمن الغذائي. وهناك خوف من إمكانية

نشوء سوء التغذية وعدم الاستقرار الاجتماعي والهجرة الواسعة بسبب الأثر اللولبي لتقلص الناتج المحلي الإجمالي مما يؤدي إلى تقلص الاستثمارات الاجتماعية وزيادة الضعف في مواجهة الأزمات ونقص التغذية. وتعالج برامج برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع الحكومات احتياجات 7.9 مليون شخص. وساعدت مخازن الموارد الإنسانية للأمم المتحدة في توزيع الأغذية في المنطقة وتتم صياغة اتفاقيات التعاون لمعالجة الجوع وسوء التغذية من خلال تعزيز قدرات الحكومات. ويعمل برنامج الأغذية العالمي على زيادة الشراء المحلي للأغذية من أجل تحفيز الأسواق ويدعم الحكومات من خلال برامج لتعليم النساء والتغذية المدرسية وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها وغيرها من الأنشطة. وهناك حاجة لـ 194 مليون دولار أمريكي لتحقيق استدامة العمل الحالي وزيادة المساعدة للحكومات.

69- وأشار المدير الإقليمي لآسيا إلى أن برنامج الأغذية العالمي يهدف إلى توفير الأغذية لـ 2.9 مليون شخص في أفغانستان في عام 2009. وتعد سلامة الموظفين تحدياً رئيسياً: وتعني الحوادث الأمنية البالغ عددها 900 8 في عام 2008 أن عدداً أقل من المنظمات غير الحكومية سيرسل موظفين إلى أفغانستان، ولا يتوقع حدوث أي تحسن في عام 2009، لا سيما بسبب الزيادة المتوقعة في الانتشار العسكري الدولي. وعمل برنامج الأغذية العالمي مع الحكومة للحد من المخاطر، على سبيل المثال من خلال مرافقة الشرطة للقوافل الغذائية، ولكن الموظفين الإنسانيين كانوا مستهدفين. وارتفعت أسعار القمح بنسبة 60 في المائة خلال سنة واحدة؛ وأظهر تقدير وطني للمخاطر أن 68 في المائة من السكان يعانون من ضعف الوصول إلى الأغذية وأن انعدام الأمن الغذائي في ازدياد. وواجهت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش في أفغانستان نقصا في التمويل بنسبة 67 في المائة. وفي الباكستان يساهم النزاع في الولاية الحدودية الشمالية الغربية ووادي سوات في زيادة الهشاشة، مما يعني ارتفاع خطر الهجمات على موظفي الأمم المتحدة. ويعيش عدد قليل من المشردين داخلياً في مخيمات مما أدى إلى صعوبة الوصول إليهم؛ وتتمثل الحاجة الحالية في العمل مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة للآجئين لتحديد مواقع المشردين داخلياً وتسجيلهم. ومن المقدر أن 7 ملايين شخص يحتاجون إلى المساعدة ولكن تمويل البرامج في الباكستان بلغ فقط 32 في المائة. وأدت الأوضاع المتقلبة في سري لانكا إلى تشريد واسع النطاق ولكن الوصول إلى المشردين داخلياً في الشمال ما زال محدوداً. وهناك حاجة للتمويل الإضافي لتغطية احتياجات 1.2 مليون شخص ببرامج غير ممولة بنسبة 88 في المائة. وفي جمهورية كوريا الديمقراطية، تم تمويل فقط 5 في المائة من المجموع البالغ 504 مليون دولار أمريكي ضروري لعملية الطوارئ. ولم تكن السلطات في جمهورية كوريا الديمقراطية تسمح بالوصول إلى العديد من المناطق، وبالتالي لم تصل إلى سوى 2 مليون شخص من أصل المجموع المقدر بـ 6.2 مليون شخص. وكان لابد من تحديد لائحة أولويات للحصص الغذائية والمستفيدين وتم تقليص عدد الموظفين الدوليين وإغلاق المكاتب الفرعية؛ كما أنه من غير الممكن تجنب الانقطاعات في شبكات الإمداد في برنامج المشاريع المستقبلية.

70- وكان للأزمة المالية آثار سلبية في كل مكان: إذ أن أسعار الأغذية مرتفعة، التحويلات النقدية من الخارج منخفضة، والصادرات آخذة في الانخفاض. وأخذت مراجعات الميزانية بالحسبان الأسعار الأدنى لبعض السلع من أجل توليد النقد لشراء الأغذية، ويعمل برنامج الأغذية العالمي من خلال الشراكات لتطوير المشروعات التجريبية للتوصل إلى أساليب جديدة للتعاقد والمحافظة على المخزون لضمان الاعتماد على توريد المواد. يعمل برنامج الأغذية العالمي في الهند مع حكومة ولاية أوريسا للحد من الغش وإساءة استعمال برامج المساعدة الغذائية من خلال استخدام النهج البايومترية مثل بصمة حدقة العين وبصمات الأصابع لتحديد المستفيدين وأصحاب الشأن المعنيين، والرموز الإلكترونية لتحديد الموارد. وأبدت الدول والبلدان الأخرى اهتمامها نظراً لحجم المدخرات الكبير المحتملة.

71- وعبر المجلس عن تقديره للشرح التفصيلي لعمل برنامج الأغذية العالمي في المناطق. وأكد عدد من أعضاء المجلس على الحاجة للحصول على التمويل العاجل لعمليات برنامج الأغذية العالمي في الأرض الفلسطينية المحتلة حيث تدهورت

الأوضاع بشدة وتمثلت المشكلة الرئيسية في العدد المحدود لنقاط العبور إلى غزة؛ وتساءلوا عن الآثار المحتملة للانتخابات الإسرائيلية على سير العمليات. وحصل المشروع في أوريسا على المديح للنهج الابتكاري الذي تتبعه وأشار أعضاء المجلس إلى أنه يتمتع بإمكانية كبيرة لتوسيع نطاق تطبيقه ونقله إلى دول أخرى؛ وقدموا طلباً للحصول على المزيد من المعلومات التفصيلية. وطلب بعض أعضاء المجلس التوضيحات بشأن خطط برنامج الأغذية العالمي في أمريكا اللاتينية والكاريبي في عام 2009، وبشكل خاص فيما يتعلق بإعادة التأهيل والإنعاش بعد الكوارث الطبيعية والعدد التقديري للمستفيدين.

72- وأكد المدير الإقليمي للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرقي أوروبا، في إجابته، أنه على الرغم من الموارد المحدودة يلتزم برنامج الأغذية العالمي باستمرار مداخلاته في الأرض الفلسطينية المحتلة: سيتم تعديل البرامج لتحقيق الاحتياجات الجديدة، ويتم الآن تعزيز الرصد وإقامة الشراكات مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لمعالجة قضية الوصول إلى المستفيدين. وتمثلت العوامل المقيدة في نقص في عدد الموظفين وعدم توفر التمويل. وأكد المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على أن الأزمة الاقتصادية هي أيضاً قضية أمن غذائي نظراً لأهمية الدخل من التحويلات النقدية من الخارج. وهناك حاجة للتعاون بين الدول في المنطقة لتعبئة الموارد والحصول على التمويل العاجل لاستدامة البرامج الجارية.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط ووسط آسيا وشرقي أوروبا

الزيادات في ميزانيات العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش – لطاجيكستان 10603.0 (2009/EB.1/14)

73- عرضت الأمانة الزيادة في الميزانية التي تعد ضرورية لأن طاجيكستان قد تأثرت بشكل خاص بزيادة أسعار الوقود والأغذية في عام 2008 حيث ارتفعت أسعار الأغذية الأساسية حتى نسبة 130 في المائة؛ المحاصيل السيئة والظروف المناخية الشديدة استنفذت قدرات الأسر على التصدي. ويُنفق غالبية الناس المزيد على الأغذية ولكنهم يأكلون أقل، والعديد منهم كانوا يستهلكون المواد المخزنة لديهم أو يبيعون الأصول التي ليس بإمكانهم تعويضها. وأدى انخفاض الكميات المستهلكة من الحديد والبروتين والفيتامين والأملاح إلى تفاقم الحمية غير المتوازنة أساساً وكانت الهجرة المتزايدة مؤشراً إلى خطورة الوضع. ويعاني ثلث السكان من انعدام الأمن الغذائي ومنهم 000 800 شخص يعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد. وتم إطلاق نداء عاجل للأمم المتحدة في فبراير/شباط 2008؛ ونفذ برنامج الأغذية العالمي تقديرين للأمن الغذائي على نطاق البلد بأكمله خلال عام 2008.

74- وكانت الزيادة في الميزانية بمنزلة استجابة لتغطية الأعداد المتزايدة من المستفيدين والاحتياجات الغذائية، وبشكل عام للتغذية المدرسية وتغذية المجموعات الضعيفة وتوسيع العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش إلى أواخر عام 2009. ومن المتوقع أن تكون هناك حاجة للحصول على تمديد إضافي لمدة عامين أو ثلاثة، لأن برنامج الأغذية العالمي لا يتوقع تقليص البرنامج قبل ذلك الموعد. وركزت العملية الممتدة للإغاثة والإنعاش على تحقيق الإنعاش من خلال برامج الغذاء من أجل التعليم، والغذاء من أجل الصحة، والتغذية الإضافية والعلاجية، وتغذية المجموعات الضعيفة لمعالجة انعدام الأمن الغذائي الموسمي، وتضم تقديم الحصص الغذائية المنزلية لطالبات المرحلة الثانوية أثناء فترة الجفاف. وعانت طاجيكستان من عدم توفر التمويل من المانحين في الماضي ولكن هذا الوضع بدأ يتحسن في عام 2008.

75- وأثنى المجلس على جهود برنامج الأغذية العالمي في مجال الأمن الغذائي في طاجيكستان التي قدمت ممارسات جيدة بإمكان الجهات الأخرى تبنيها. وحث على التنسيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي أوشك أن يطلق مشروعاً جديداً في البلد واقترح بأن يأخذ برنامج الأغذية العالمي بالحسبان التوزيع النقدي في المداخلات المستقبلية.

76- وشكرت الأمانة المجلس على ملاحظاته. وتجري عملية صياغة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وفقاً للبرنامج المحدد؛ ويتطلع المكتب الإقليمي إلى الحصول على المساعدة الفنية التي تعرضها جهة مانحة لتمويل برامج التحويلات النقدية والقسائم.

مسائل التنظيم والإدارة

تقارير وحدة التفتيش المشتركة ذات الصلة بعمل البرنامج (2009/EB.1/15)

77- أكدت الأمانة في تقديمها للوثيقة على أن برنامج الأغذية العالمي يحافظ على علاقة ممتازة مع وحدة التفتيش المشتركة التي كانت هيئة الرقابة الخارجية الوحيدة للأمم المتحدة. ورفعت توصياتها بالشكل المتبع تقليدياً تماشياً مع أسلوب عمل برنامج الأغذية العالمي ووحدة التفتيش المشتركة. وعالجت تقارير وملاحظات وحدة التفتيش المشتركة الهامة لبرنامج الأغذية العالمي المسائل المتعلقة بمكاتب الاتصال، والتقدم المحرز نحو تحقيق الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية، والاستجابات المشتركة للأمم المتحدة، والخدمات المشتركة للأمم المتحدة في نيروبي، وقدمت استعراضا عن أنشطة خدمات الأمم المتحدة للنقل الجوي للمساعدة الإنسانية. وتضمن تقرير واحد أُصدر في عام 2008 توصية موجهة إلى الهيئة الرئاسية لبرنامج الأغذية العالمي وهو التقرير المتعلق بمكاتب الاتصال.

78- ورحب المجلس بالوثيقة. وطلب بعض الأعضاء التوضيحات المتعلقة بمتى يمكن توقع التنفيذ الكامل للتوصيات وبشكل خاص تلك المتعلقة بتسويغ الحضور الميداني والثغرات في نظام الرقابة للأمم المتحدة. وأثنىأعضاء المجلس على تشكيل مكتب أخلاقيات وأرادوا معرفة متى سيتم تعميم التدريب الأخلاقي في برنامج الأغذية العالمي وجعله الزامياً. واقترح بعض الأعضاء مراجعة برنامج سفير النوايا الحسنة لبرنامج الأغذية العالمي من أجل جعله أكثر فعالية.

79- وأكدت الأمانة، في إجابتها، للمجلس أن جميع توصيات وحدة التفتيش المشتركة ستؤخذ بالحسبان ويتم تنفيذها في أقرب وقت ممكن. ويعمل برنامج الأغذية العالمي على المواءمة مع فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، بيد أن المسألة معقدة ولم يتم تحديد جدول زمني بعد. وسيبدأ التدريب الأخلاقي في برنامج الأغذية العالمي أثناء عام 2009 وسيُصبح عنصراً إلزامياً لتنمية الموظفين في المستقبل القريب. وأثارت الإجابة المشتركة للأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهات العشر المشاركة في الرعاية طلب التوضيح بشأن استخدام عبارتي "برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز" و"الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز". وفيما يتعلق بالثغرات في نظام الرقابة للأمم المتحدة، نفذ برنامج الأغذية العالمي غالبية التوصيات. واشتملت بعض الأعمال المؤخرة الموافقة على مبادئ توصيف مهام لجنة مراجعة الحسابات، وشروط تعيين المراجع الخارجي من قبل المجلس. وسيبقى التقييم في برنامج الأغذية العالمي بمنزلة وظيفة مستقلة لها ميزانيتها الخاصة وخط مباشر لرفع التقارير إلى المدير التنفيذي؛ وسيتم احترام روح توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وسيتم تنفيذ التوصيات المتعلقة بالإفصاح المالي بشكل كامل في عام 2009. وسيتم إعداد سياسة

للإفصاح عن المعلومات لرفعها إلى المجلس في عام 2009؛ وقد حددت المديرة التنفيذية مدة خدمة ثابتة للمفتش العام ومدير شعبة خدمات الرقابة.

مسائل أخرى

تقرير عن الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة اليونيسيف والبرنامج (2009/EB.1/17)

80- عرض رئيس المجلس السابق تقريراً عن الاجتماع الذي تم عقده في 26 يناير/كانون الثاني 2009 لمناقشة الأمن الغذائي والمواءمة بين المنظمات. وركزت مناقشات الأمن الغذائي على النمو السكاني والتحضر السريع وعلى أثر ارتفاع أسعار الأغذية والأمن التغذوي. وركزت مناقشات المواءمة على ممارسات العمل وتعزيز قدرات الدول. وتم أيضاً عرض دراسات لحالتين من طاجيكستان وموزامبيق. وسيتفق رؤساء المجالس على تقرير مشترك للاجتماع وتوزيعه على الأعضاء.